

مرفقات بنود اجتماع الجمعية
العامة غير العادية

2023-03-26م

التقرير السنوي للجنة المراجعة حول النظام الرقابي
في البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022م

خلال عام 2022م، تم عقد عدد (10) اجتماع بمعدل مرة كل شهر قبل اصدار الموافقة على نتائج البنك الأولية والنهائية. وتتألف لجنة المراجعة من خمسة أعضاء، منهم عضوين مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس.

أعضاء لجنة المراجعة

رئيس اللجنة وعضو مجلس الإدارة	- جمال عبدالكريم الرماح
عضو اللجنة وعضو مجلس الإدارة	- منى محمد الطويل
عضو اللجنة من خارج المجلس	- طارق عبدالله القرعاوي
عضو اللجنة من خارج المجلس	- عيد فالح الشامري
عضو اللجنة من خارج المجلس	- وضاح إبراهيم آل الشيخ مبارك
عضو اللجنة وعضو مجلس الإدارة	- محمد عمير العتيبي
(انتهت عضويته بتاريخ 2022.10.30م)	- عبدالرؤوف سليمان باناجه
عضو اللجنة من خارج المجلس	- عبدالعزیز خالد الفالح
(انتهت عضويته بتاريخ 2022.10.30م)	
عضو اللجنة من خارج المجلس	
(انتهت عضويته بتاريخ 2022.10.30م)	

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسية

أولاً: التقارير والضوابط المالية والرقابية

- مراجعة السياسات والإجراءات المحاسبية الأساسية وأية تعديلات تتم عليها.
- مراجعة المسائل المحاسبية، والتقارير الهامة، وعرض القوائم المالية، وكافة أنشطة الحسابات/البنود النظامية للتحقق من التزامها بالمعايير المحاسبية وقواعد الإفصاح القانوني.

- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية ومدى فعاليتها وتطبيقها وتوفيرها وتقييم مدى كفاية سجلات المحاسبة وتقارير الحوكمة.
- مراجعة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بمخصصات الائتمان والاستثمارات وسياسات البنك المتعلقة بتصنيف مخاطر القروض والأصول المالية الأخرى.
- مراجعة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأحكام الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها وأي أحكام أخرى تتعلق بالخسائر أو القضايا القانونية الهامة.
- مراجعة سياسات البنك فيما يتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراجعة العقود والتعاملات التي أجراها البنك مع الأطراف ذوي العلاقة، والحصول على بيان بكافة هذه التعاملات لمراجعة عملية اعتمادها والتحقق من الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- مراجعة مدى فاعلية وكفاءة منظومة الضوابط الرقابية الداخلية المعدة من قبل الإدارة التنفيذية، بما فيها الضوابط الرقابية الداخلية على التقارير المالية لتفادي أي عمليات احتيال أو أخطاء، وكذلك رقابة أمن المعلومات وإدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة وإقرار سياسة الإفصاح في البنك، ومراجعة التقارير حول مدى فاعلية ضوابط وإجراءات تلك السياسة.

ثانياً: مراجعي الحسابات الخارجيين

- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين وإعادة تعيينهم وإنهاء خدماتهم وتحديد تكلفة أتعابهم وشروط التعاقد معهم وأخذ الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.
- المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية مراجعي الحسابات الخارجيين ومدى فاعلية عملية المراجعة مرة في السنة على الأقل مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.
- مراجعة خطة مراجعي الحسابات الخارجيين السنوية والموافقة عليها.
- مناقشة خطاب الإدارة (Management Letter) الصادر من مراجعي الحسابات الخارجيين ومتابعة تنفيذ التوصيات مع الإدارة التنفيذية.

ثالثاً: إدارة المراجعة الداخلية

- مراجعة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية، وأية تعديلات جوهرية قد تتم عليها، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين.

- الرقابة والإشراف ومراجعة أداء رئيس المراجعة الداخلية وفق معايير الأداء السنوية المعتمدة، وأداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في البنك للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- مراجعة ما يعرضه رئيس المراجعة الداخلية حول التقييم السنوي لمدى فاعلية وكفاية أنظمة الضوابط الرقابية الداخلية في البنك ودرجة الالتزام في هذا الخصوص.
- متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية التي تقوم بها الإدارة التنفيذية للملاحظات الواردة في تقارير إدارة المراجعة الداخلية.
- مراجعة مدى استقلالية المراجعين الداخليين عن الإدارة التنفيذية والتحقق من عدم وجود أية قيود غير مبررة على أعمال رئيس المراجعة الداخلية.

رابعاً: إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- مراجعة سياسات إدارة المخاطر لعمليات تقييم المخاطر المهمة.
- مراجعة أهم المخاطر ذات العلاقة بالرقابة الداخلية والخطوات المتبعة من قبل الإدارة لمراقبة وضبط هذه المخاطر.
- مراجعة تقارير ونشاطات إدارة المخاطر لضمان منع نشاطات الاحتيال والمخاطر الأخرى ذات العلاقة.

خامساً: الالتزام

- مراجعة مدى كفاءة نظام مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة ونتائج التحقيقات والمتابعات حول أي حالة (بما في ذلك الإجراءات التأديبية) التي أجرتها الإدارة التنفيذية.
- اعتماد الخطة السنوية لإدارة الالتزام.
- مراجعة وتعديل واعتماد سياسات الالتزام.
- مراجعة التقارير التي يعرضها مدير الالتزام حول الإجراءات التي تم إصدارها من قبل الإدارة لضمان التقيد بسياسات وإجراءات البنك وقواعد وتعليمات البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية.

سادساً: التأكيدات والإقرارات السنوية للإدارة التنفيذية بخصوص الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2022م، أكدت الإدارة العليا والجهات الرقابية في البنك على ما يلي:

- سلامة وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة ضمن نظام الرقابة.
- معالجة أوجه القصور ونقاط الضعف الداخلية والخارجية لضمان سلامة مصالح البنك.

سابعاً: رأى لجنة المراجعة حول النظام الرقابي في البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022م

اطلعت اللجنة خلال اجتماعاتها في عام 2022م على التقارير الدورية لكل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر وكذلك تقارير الجهات الرقابية، كما اجتمعت مع مراجعي الحسابات الخارجيين على انفراد، واطلعت على التقارير الصادرة من قبلهم، وتابعت اللجنة بشكلٍ دوري جهود الإدارات الرقابية والإدارة التنفيذية لضمان معالجة الملاحظات التي تم اكتشافها ووضع الضوابط الكفيلة التي تحد من تأثيرها على النظام الرقابي أو تمنع تكرارها.

واستناداً على التأكيدات والافصاحات السنوية التي حصلت عليها اللجنة من الجهات الرقابية والإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى عدم وجود أي ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في النظام الرقابي للبنك بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية - بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه - لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

نيابة عن لجنة المراجعة



جمال عبدالكريم الرماح

رئيس لجنة المراجعة

بند توزيع أرباح

بيان بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف
الأول من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022م، بنا على قرار
مجلس الإدارة بتاريخ 1443/12/29هـ الموافق 2022/07/28م

التفصيل	البند
1,500 مليون	اجمالي المبلغ الموزع
3,000,000,000	عدد الأسهم المستحقة للأرباح
0.50	حصة السهم من التوزيع
5 % بعد خصم الزكاة	نسبة التوزيع إلى قيمة السهم الاسمية (%)
يوم 1443-12-29هـ الموافق 2022-07-28م	تاريخ الأحقية
2022/08/11	تاريخ التوزيع

بيان بما سيتم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الثاني من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022م، بنا على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 1444/05/24 هـ الموافق 2022/12/18م.

التفصيل	البند
1,950 مليون	اجمالي المبلغ الموزع
3,000,000,000	عدد الأسهم المستحقة للأرباح
0.65 بعد خصم الزكاة	حصة السهم من التوزيع
6.5 %	نسبة التوزيع إلى قيمة السهم الاسمية(%)
1444/09/04 هـ الموافق 2023/03/26م	تاريخ الأحقية
2023/04/03م الموافق 1444/09/12 هـ .	تاريخ التوزيع

السيرة الذاتية لعضو مجلس الإدارة - المهندس عبد الرحمن إسماعيل
طرابزوني (عضو مستقل)

نموذج السيرة الذاتية للعضو المرشح
Candidate CV Form

1. Personal Information		1. البيانات الشخصية	
Name	Abdulrahman Ismail Rashad Tarabzouni	الاسم	عبدالرحمن إسماعيل رشاد طرابزونى
Nationality	Saudi	الجنسية	سعودي
Date of Birth	1405/04/20 هـ	تاريخ الميلاد	
2. Educational Qualifications		2. المؤهلات العلمية	
اسم المؤسسة التعليمية Academic Institution Name	تاريخ المؤهل Qualification Date	التخصص Major	المؤهل Qualification
معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)	2007	علوم وهندسة الحاسب	ماجستير
Massachusetts Institute of Technology (MIT)		Computer Science and Engineering	Master
معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)	2009	الهندسة الكهربائية وعلوم الحاسب	بكالوريوس
Massachusetts Institute of Technology (MIT)		Electrical Engineering and Computer Science	Bachelor
1. Work Experience		3. الخبرات العملية	
Area of Expertise	مجال الخبرة	الفترة Duration	#
STV - Founder & CEO	STV – المؤسس والرئيس التنفيذي	حالي/Current	1
Google- Last position: Global Head of New Business & Partnerships	شركة جوجل (Google) – آخر منصب : رئيس تطوير الأعمال عالمياً – أندرويد	سابق/Previous	2
3. Current Memberships in Boards & Committees		4. العضوية الحالية فى مجالس إدارات الشركات واللجان	
الشكل القانونى للشركة Company Legal Status	طبيعة العضوية Nature of Membership	نوع العضوية Membership Type	اسم الشركة Company Name
جمعية	بصفته الشخصية	رئيس مجلس الإدارة	جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة السعودية
Association	in personal capacity	Chairman of the Board	Saudi Venture Capital and Private Equity Association
مساهمة مدرجة	بصفته الشخصية	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المكافآت والترشيحات	شركة جرير للتسويق (مكتبة جرير)
Listed Joint Stock	in personal capacity	Board Member Chairman of the Nomination and Compensation Committee	Jarir Bookstore
حكومية	بصفته الشخصية	عضو مجلس الأمناء عضو اللجنة التنفيذية	مكتبة الملك فهد الوطنية
Government	in personal capacity	Board Member Member of the Executive Committee	King Fahd National Library

بند المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

مصري

الرقم: 67/9990635/86

التاريخ: 2023.03.02 م

المرفقات:



الموقرين

السادة مساهمي بنك الرياض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إشارة الى متطلبات المادة (71) من نظام الشركات والتي تنص على "لا يجوز ان يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة الا بترخيص من الجمعية العامة العادية، ووفقاً للضوابط التي تضعها الجهة المختصة، وعلى عضو مجلس الإدارة ان يبلغ المجلس بما له من مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة".

عليه نود ابلاغكم بالتعاملات والعقود التي ستكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة او غير مباشرة فيها والتي يسعى البنك للحصول على ترخيص من الجمعية العامة عليها وهي على النحو التالي:

1. التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين البنك والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي لعضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ/ هاني عبد الله الجهني (يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) مصلحة غير مباشرة فيها وهي عقد إيجار مبنى الإدارة العامة (واحة غرناطة) مبنى المقر الرئيسي لبنك الرياض بمدينة الرياض، بدون شروط أو مزايا خاصة حيث بلغ هذا التعامل خلال العام 2022م مبلغ (31,068,444) ريال سعودي، والترخيص بها للعام المالي التالي.
2. التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين البنك والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي لعضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ/ هاني عبد الله الجهني (يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) مصلحة غير مباشرة فيها وهي عقد إيجار مقر فرع شارع الستين 286 للمعارض رقم (1,2,3,5) - بمدينة الرياض بدون شروط أو مزايا خاصة حيث بلغ هذا التعامل خلال العام 2022م مبلغ (600,000) ريال سعودي، والترخيص بها للعام المالي التالي.
3. التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين البنك والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي لعضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ/ هاني عبد الله الجهني (يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) مصلحة غير مباشرة فيها وهي عقد إيجار عدد 20 موقف بغرناطة بزنس لمدراء العلاقة في قطاع مصرفية الشركات - بمدينة الرياض بدون شروط أو مزايا خاصة حيث بلغ هذا التعامل خلال العام 2022م مبلغ (199,226) ريال سعودي، والترخيص بها للعام المالي التالي.
4. التصويت على الأعمال والعقود التي ستم بين البنك والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي لعضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ/ هاني عبد الله الجهني (يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع

الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) مصلحه غير مباشرة فيها وهي عقد إيجار فرع المربع شارع الملك عبدالعزيز بمدينة الرياض بدون شروط أو مزايا خاصة حيث بلغ هذا التعامل خلال العام 2022م مبلغ (400,000) ريال سعودي، والترخيص بها للعام المالي التالي.

كما نرفق لكم التقرير الخاص عن هذه التعاملات والصادر عن السادة مراجعي حسابات البنك السادة برايس ووترهاوس كوبرز.

وتقبلوا خالص تحياتي.

رئيس مجلس الإدارة



عبدالله محمد العيسى

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مجموعة من الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك والتي يمتلك فيها السادة أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها والتي تزيد عن 10 مليون ريال للعام المالي 2022 وهي على النحو التالي:

#	طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	المالك	نهاية العقد	قيمة العقد السنوية
1	إيجار مقر فرع شارع الستين 286 للمعارض رقم (1,2,3,5) - الرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ هاني عبدالله الجهني يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2026/08/08	600,000
2	إيجار مبنى الإدارة العامة (واحة غرناطة) A1	عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ هاني عبدالله الجهني يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2024/08/14	31,068,444
3	إيجار عدد 20 موقف بقرناطة بننس لمدراء العلاقة في قطاع مصرفية الشركات	عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ هاني عبدالله الجهني يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2022/08/14 تحت التجديد	199,226
4	إيجار فرع المربع 218 شارع الملك عبدالعزيز بالرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ هاني عبدالله الجهني يعمل في شركة حضانة الاستثمارية وهي الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2023/07/20	400,000

إلى السادة المساهمين
بنك الرياض

تقرير مستقل حول التبليغ المقدم من سعادة رئيس مجلس الإدارة إلى مساهمي بنك الرياض

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2022 والخاصة ببنك الرياض ("البنك") والمقدم من قبل سعادة رئيس مجلس إدارة البنك وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه بما يتماشى مع متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو التبليغ المقدم من سعادة رئيس مجلس الإدارة الذي أعدته إدارة البنك واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب على البنك أن يعلن عن تلك المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة. ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك المعاملات أو العقود وأن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بأية معاملات أو عقود التي يكون لدى عضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد وعرض التبليغ بشكل ملائم وفقاً للمعايير والتأكد من اكتمالها. كما تتضمن المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية وفقاً للقواعد الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتطلب الاستقلالية ومتطلبات أخرى قائمة على المبادئ الأساسية للتكامل والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية، الذي يتطلب من مكتبنا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية التي تنطبق.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج التأكيد المحدود حول التبليغ استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار التأكيد الدولي ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول أي امر لفت انتباهنا يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم بالمتطلبات، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً للمخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للمخاطر، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالالتزام البنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختياري للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة فيما يتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود على المتعلق بالالتزام البنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة مع البنك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة المعاملات والعقود المبرمة مع البنك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والموافقات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأيضاً إعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.
- فحص المصادقات التي حصلت عليها الإدارة من أعضاء مجلس الإدارة للمعاملات والاتفاقيات التي قام بها عضو مجلس الإدارة خلال السنة.
- فحص توافق المعاملات والاتفاقيات المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في الإفصاح (٣٥) حول القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدولي ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدّل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية محدودة بشكل محظط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول اعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة أو الرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة البنك فقط وذلك لمساعدة رئيس مجلس إدارة البنك للوفاء بالتزاماته الى الجمعية العامة للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى عدا وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية ومساهمي البنك، دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

برايس وترهاوس كوبرز



مفضل عباس علي

محاسب قانوني

ترخيص رقم ٤٤٧

٧ شعبان ١٤٤٤ هـ

(٢٧ فبراير ٢٠٢٣)



بند شراء البنك سهم من أسهمه وذلك بغرض تخصيصها لبرنامج أسهم
حوافز الموظفين

إلى السادة/ مجلس إدارة بنك الرياض

تقرير تأكيد محدود مستقل حول جدول المعلومات المعد فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة فيما يتعلق بعملية شراء البنك لأسهمه المقترحة.

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالجدول المرفق فيما يتعلق بعملية شراء للأسهم المقترحة ("الجدول") من قبل بنك الرياض ("البنك") كما في ١ مارس ٢٠٢٣، والمعد وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه.

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو الجدول المقدم لنا والمعد من قبل إدارة البنك والمرفق بهذا التقرير.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي المتطلبات الباب السادس، الفصل الأول، المادة ١٧(٣) من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة السوق المالية ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٢٣ (المعدلة) ("اللائحة التنفيذية"، "المعايير").

مسؤولية الإدارة

إن إدارة البنك مسؤولة عن:

- إعداد الجدول وفقاً للمعايير والتأكد من اكتماله ودقته.
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد الجدول بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.
- احتساب متطلبات رأس المال وكفاية رأس المال العامل وفقاً للمعايير.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود لدينا والمعتمد في المملكة العربية السعودية التي تتضمن الاستقلالية ومتطلبات أخرى قائمة على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب من مكتبنا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المطبقة.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج تأكيد محدود حول الجدول استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار ارتباط التأكيد الدولي رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الجدول لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمتطلبات المطبقة من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بعملية شراء للأسهم.

مسؤولياتنا (تتمة)

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً للمخاطر مثل إخفاق الأنظمة والضوابط الرقابية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للمخاطر، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالتزام البنك بمتطلبات اللائحة التنفيذية الصادرة عن الهيئة عند إعداد هذا الجدول. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختباري للأدلة المؤيدة للأنظمة والضوابط الرقابية فيما يتعلق بإعداد الجدول وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية.

نعتقد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول مدى التزام البنك بمتطلبات اللائحة التنفيذية الصادرة عن الهيئة عند إعداد الجدول:

- الحصول على فهم العملية المستخدمة في إعداد الجدول وتحديد النواحي التي من المحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية في المعلومات الموضوع.
- مراجعة محضر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٣، والذي تمت فيه الموافقة على القرار المتعلق بعملية شراء الأسهم البنك لأسهمها المقترحة.
- الحصول على الجدول كما في ١ مارس ٢٠٢٣ والذي يوضح بالتفصيل أوراق العمل البنك واحتسابه التي تدعم المتطلبات المحددة في اللائحة التنفيذية المتعلقة لعملية شراء الأسهم المقترحة.
- مقارنة عدد الأسهم المقترح بشراء البنك لأسهمها كما هو مبين في الجدول مع عدد الأسهم الموافق عليها بالقرار الصادر في اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في ٢٠ فبراير ٢٠٢٣.
- الحصول على سعر السوق المعلن لسهم البنك في تاريخ الجدول من تداول ومطابقته مع الحسابات ذات الصلة التي تم إجراؤها في الجدول لحساب تكلفة الشراء المقدرة لصفقة شراء البنك لأسهمها المقترحة.
- الحصول على فهم أسس الإعداد لعملية احتساب رأس المال العامل والتي أعدتها إدارة البنك بناءً على تحليل استحقاق الأصول والمطلوبات.
- اعداد اختبارات تفصيلية محدودة، على أساس انتقائي للأدلة الداعمة لعملية احتساب رأس المال العامل المقدر التي تم إعدادها باستخدام الاسترداد أو التسويات المتوقعة.
- التحقق من الدقة الحسابية لعملية احتساب رأس المال العامل للزيادة في الموجودات على المطلوبات (بما في ذلك الالتزامات المحتملة وفقاً لقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها) التي تظهر في الجدول، مع تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات الذي أعدته إدارة البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بما في ذلك توزيع الأرصدة بين ٣ إلى ١٢ شهراً ومن سنة إلى سنتين.
- مطابقة من إجمالي الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كما هو موضح في الجدول مع القوائم المالية الموحدة المراجعة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- التحقق من الدقة الحسابية لعملية احتساب الموجودات الفائضة كما هو مبين في الجدول، الجزء (ب)، (أي مقدار إجمالي الموجودات المتبقية بعد خصم إجمالي المطلوبات والالتزامات المحتملة).
- مطابقة مبلغ الأرباح المبقاة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كما هو مبين في الجدول مع القوائم المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- التحقق من الدقة الحسابية لعملية احتساب فائض الأرباح المبقاة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (أي زيادة الأرباح المبقاة بعد خصم أسهم الخزينة التي سيحتفظ بها البنك بعد عملية شراء الأسهم المقترحة) كما هو مبين في الجدول، الجزء (ج).

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والضوابط والرقابة التي تتعلق بإعداد الجدول وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها.

علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد عملية الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين هم في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

علاوة على ذلك، نظراً لمتطلبات الإعلان من قبل الهيئة، صدر تقريرنا قبل الموعد المتوقع لشراء البنك لأسهمها المقترحة بوقت طويل. نتيجة لذلك، قد يختلف سعر سهم البنك في التاريخ الفعلي لتنفيذ عملية شراء الأسهم المقترحة اختلافاً جوهرياً عن سعر السهم المستخدم في الوصول إلى تكلفة الشراء المقدر لعملية شراء البنك لأسهمها المقترحة في الجدول كما في تاريخ إعداده من قبل إدارة البنك والمرفق بتقريرنا. علاوة على ذلك، قد يختلف رأس المال العامل بعد عملية شراء الأسهم المقترحة بشكل جوهري عن الاحتساب الذي قامت به إدارة البنك وتم إرفاقه في الجدول.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية للملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبيدي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة. علاوة على ذلك، لم تتضمن إجراءاتنا اختبار أو تقييم أي بيانات مستقبلية أو معلومات أخرى.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالجدول للسنة كما في 1 مارس ٢٠٢٣ ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه إلى الجزء (أ) من الجدول الذي يشرح أساس احتساب مبلغ رأس المال العامل المقدر والمعروض في الجدول حقيقة أن الاحتساب تم بناء على جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات للبنك غير المراجع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الجدول المرفق كما في ١ مارس ٢٠٢٣ لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمتطلبات المطبقة من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بعملية شراء الأسهم المقترحة.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة البنك فقط وذلك لمساعدة البنك للوفاء بالتزاماته للتقرير إلى الهيئة وفقاً لللائحة التنفيذية. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو نشره باستثناء ما هو مسموح به بموجب شروط اتفاقيتنا. إلى أقصى حد يسمح به النظام، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر.

برايس وترهاوس كوبرز



مفضل عباس علي
ترخيص رقم ٤٤٧

٩ شعبان ١٤٤٤ هـ
(١ مارس ٢٠٢٣)